

A



WO/PBC/39/2
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 27 مايو 2025

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة التاسعة والثلاثون
جنيف، من 16 إلى 20 يونيو 2025

تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

من إعداد لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

1. تحتوي هذه الوثيقة على تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية)، الذي أعدته اللجنة الاستشارية وتناولت فيه الفترة من 23 مارس 2024 إلى 28 مارس 2025.

2. وفيما يلي فقرة القرار المقترحة:

3. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويو بأن تُحيط علماً بمضمون "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة" (الوثيقة WO/PBC/39/2).

[يلي ذلك تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة]

التقرير السنوي

للجنة الويو الاستشارية المستقلة للرقابة

عن الفترة من 23 مارس 2024 إلى 28 مارس 2025

[27 مايو 2025]

المحتويات

| | | |
|---------|---|----|
| أولاً. | مقدمة..... | 3 |
| ثانياً. | الدورات الفصلية والتشكيل وأساليب العمل..... | 3 |
| ثالثاً. | المسائل المناقشة والمُستعَرَضَة..... | 4 |
| ألف. | الرقابة الداخلية..... | 4 |
| باء. | التدقيق الخارجي..... | 6 |
| جيم. | التقارير المالية..... | 7 |
| دال. | إدارة المخاطر والضوابط الداخلية..... | 8 |
| هاء. | تنفيذ توصيات الرقابة..... | 10 |
| واو. | الأخلاقيات وأمين المظالم..... | 10 |
| زاي. | إدارة الموارد البشرية..... | 11 |
| حاء. | مسائل أخرى..... | 12 |
| رابعاً. | كلمة ختامية..... | 12 |

أولاً. مقدمة

1. تُقدّم لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية)، وفقاً لاختصاصاتها، تقريراً سنوياً إلى لجنة البرنامج والميزانية (لجنة الميزانية) وإلى الجمعية العامة للويبو.
2. وكانت اللجنة الاستشارية (المشار إليها أيضاً باسم "اللجنة") قد أنشئت في عام 2005. وهي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للويبو ولجنة البرنامج والميزانية. وهي لجنة خبراء استشارية مستقلة تساعد الجمعية العامة للويبو ولجنة البرنامج والميزانية في أداء مسؤولياتهما الرقابية.
3. ويشمل هذا التقرير الفترة من 23 مارس 2024 إلى 28 مارس 2025، ويُقدّم القسم الثاني منه لمحة عامة عن الدورات الفصلية للجنة الاستشارية وتشكيلها وأساليب عملها. ويعرض القسم الثالث تفاصيل المسائل التي ناقشتها اللجنة الاستشارية واستعرضتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانياً. الدورات الفصلية والتشكيل وأساليب العمل

الدورات الفصلية

4. عقدت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أربع دورات فصلية: من 28 إلى 31 مايو 2024 (الدورة الثالثة والسبعون)، ومن 24 إلى 27 سبتمبر 2024 (الدورة الرابعة والسبعون)، ومن 9 إلى 13 ديسمبر 2024 (الدورة الخامسة والسبعون)، ومن 24 إلى 28 مارس 2025 (الدورة السادسة والسبعون). وعقدت اللجنة، بما يتماشى مع اختصاصاتها، اجتماعات إعلامية مع ممثلي الدول الأعضاء عقب جميع الدورات. ونُشرت على موقع الويبو الإلكتروني تقارير جميع دورات اللجنة.

تشكيل اللجنة وعملية اختيار الأعضاء الجدد

5. تتألف اللجنة الاستشارية من سبعة أعضاء ينتمون إلى مجموعات الدول الأعضاء في الويبو. ويعمل هؤلاء الأعضاء بصفتهم الشخصية وبشكل مستقل عن الدول الأعضاء. وانتخبت اللجنة، في دورتها الخامسة والسبعين في ديسمبر 2024، السيد ديفيد كانجا رئيساً لها، والسيد كامليش فيكامسي نائباً للرئيس، وفقاً لاختصاصاتها. وتولى السيد بيرت كوينز رئاسة اللجنة الاستشارية من الدورة الثانية والسبعين حتى الدورة الخامسة والسبعين، وكان السيد كانجا نائباً له.

6. ووفقاً لعملية الاختيار الوارد وصفها في المرفق الرابع، نظام الويبو المالي ولائحته، تتألف اللجنة حالياً من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

- السيد ديفيد كانجا، الرئيس (المجموعة الأفريقية)؛
- والسيد كامليش فيكامسي، نائب الرئيس (مجموعة آسيا والمحيط الهادئ)؛
- والسيد بيرت كوينز (المجموعة باء)؛
- والسيد دانييل كريبي (مجموعة دول آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية)؛
- والسيد إيغورز لودبوريس (مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق)؛
- والسيد غوان جيان (الصين)؛
- والسيد جيرمان ديفيت (مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي).

7. ويُظهر تشكيل اللجنة توازناً ومزجاً مناسبين للمهارات والتخصصات والخبرات.

8. وطلبت اللجنة، خلال دورتها السادسة والسبعين، تحديثاً من أمين هيئة الاختيار بشأن حالة عملية اختيار أعضاء اللجنة الاستشارية الجدد. وكانت اللجنة قد أكملت تقييمها للمرشحين المؤهلين باستخدام مصفوفة تقييم قدمتها هيئة الاختيار وراجعتها اللجنة الاستشارية. وناقشت اللجنة أيضاً مع أمين هيئة الاختيار التحسينات التي يمكن إدخالها في المستقبل على عملية اختيار المرشحين المؤهلين.

أساليب العمل

9. تُسدي اللجنة الاستشارية مشورة الخبراء من خلال تعاونها مع المدير العام للويبو وموظفي الأمانة والمدقق الخارجي، وتستند تلك المشورة في المقام الأول إلى التقارير والعروض التقديمية والمعلومات المُقدّمة إليها. وتُجري اللجنة أيضاً مداولات بشأن المسائل ذات الصلة قبل أن تتوصل إلى تقييماتها واستنتاجاتها.

10. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة إحاطات إما من المدير العام وإما من مساعد المدير العام لقطاع الإدارة والمالية والتسيير بشأن التطورات الرئيسية، بما في ذلك: النجاح في اعتماد معاهدين جديدين؛ وأداء الويبو المالي المستقر في السياق الأوسع للضغط المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ والتطورات التي تحدث داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتمويل وتعددية الأطراف؛ وخطط الأمانة لإعداد ميزانية الثنائية المقبلة؛ وجهود المنظمة الرامية إلى رفع مستوى المناقشات المتعلقة بسياسات الملكية الفكرية إلى المستوى الوزاري ومستوى القادة.

التقييم الذاتي للجنة الاستشارية

11. أجرت اللجنة خلال دورتها الخامسة والسبعين عملية تقييم ذاتي سنوي، وفقاً للشروط الواردة في اختصاصاتها. واستندت اللجنة في تقييمها الذاتي إلى المعايير الثلاثة عشرة التي وضعتها وحدة التفتيش المشتركة فيما يخص الممارسات الجيدة للجان التدقيق والرقابة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وخلصت إلى أنها تعمل بفعالية وتؤدي ولايتها بما يتماشى مع أفضل الممارسات داخل منظومة الأمم المتحدة. وتفاصيل هذا التقييم مرفقة بتقرير الدورة الخامسة والسبعين للجنة.

12. وطلبت اللجنة أيضاً من الأمانة أن تقدّم ملاحظات وتعقيبات بشأن سير أعمال اللجنة. وأعربت الأمانة، بناءً على التقييم العام الذي أجرته، عن تقديرها لمساهمات اللجنة. وشملت البنود المحددة التي حظيت فيها مساهمات اللجنة بالتقدير ما يلي: "1" تعزيز إطار حوكمة الاستثمار، "2" وإسداء المشورة بشأن جميع المسائل الائتمانية، "3" والتركيز على إدارة المخاطر، "4" وتقديم اقتراحات لتعزيز شعبة الرقابة الداخلية وإصلاحها، "5" ومتابعة توصيات الرقابة، "6" والتعاون مع الدول الأعضاء. وأشارت الأمانة أيضاً إلى شواغل بشأن الازدواجية في بعض أعمال الرقابة، وإلى الرغبة في تحسين الجدول الزمني لبنود جداول أعمال اجتماعات اللجنة، مع مراعاة الالتزامات الأخرى للأمانة، وتوضيح الإبلاغ بما يلزم إعداد كمعلومات أساسية لاجتماعات اللجنة.

13. وقرّرت اللجنة أن تُجرى أيضاً عملية تقييم خارجي في عام 2025 باستخدام آلية استعراض الأقران في الأمم المتحدة، التي جرى تجربتها بنجاح في إحدى منظمات الأمم المتحدة. وسيُجرى هذا التقييم وفقاً للشروط الواردة في اختصاصات اللجنة بشأن التقييمات الدورية المستقلة للأداء.

ثالثاً. المسائل المناقشة والمستعرضة

ألف. الرقابة الداخلية

تنفيذ خطة عمل الرقابة الداخلية لعام 2024 التي وضعتها شعبة الرقابة الداخلية

14. استعرضت اللجنة تنفيذ خطة العمل السنوية للرقابة لعام 2024 باستخدام التقارير الفصلية عن أنشطة شعبة الرقابة الداخلية التي قُدمت لكل دورة. واستعرضت اللجنة أيضاً، خلال دورتها السادسة والسبعين، مسودة تقرير شعبة الرقابة الداخلية السنوي لعام 2024، وأحاطت علماً بأن الشعبة أصدرت خلال عام 2024 التقارير التالية: خمسة تقارير تدقيق داخلي، وتقريرين تثبتت، وأربعة تقارير تقييم، وخمسة تقارير استعراض قبل التقييم، وتقرير استشاري واحد، و18 تقرير تحقيق، وتقريرين عن التبعات الإدارية. وقدمت أيضاً شعبة الرقابة الداخلية 37 توصية، وأغلقت 66 توصية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

15. وأحاطت اللجنة علماً بأن بعض شواغل الموظفين في قسمي التدقيق والتحقيق قد شُغلت، وبأن هناك وظيفتين رئيسيتين لا تزالان شاغرتين في قسم التقييم. وأبلغت اللجنة بأنه سيُعلن عن هذين الشاغرين في عام 2025، بعد تنقيح توصيفات الوظائف ذات الصلة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه على الرغم من التحديات التي تعترض تعيين الموظفين في المناصب الرئيسية، فإنه من المتوقع أن تنقذ شعبة الرقابة الداخلية خطة عملها لعام 2024، باستثناء تقييم واحد أرجئ إلى الربع الأول من عام 2025. ورَحّبت اللجنة الاستشارية بالتغييرات التي حدثت في شعبة الرقابة الداخلية، وأعربت عن تقديرها للجهود التي بُذلت لإعادة توجيه أنشطة الشعبة.

خطة عمل الرقابة الداخلية لعام 2025 التي اقترحتها شعبة الرقابة الداخلية

16. استعرضت اللجنة خلال دورتها الخامسة والسبعين خطة عمل الرقابة الداخلية لعام 2025 التي وضعتها شعبة الرقابة الداخلية. وأحاطت اللجنة علماً بأن خطة العمل أُعدت بعد التشاور مع الأطراف الداخلية المعنية والدول الأعضاء، ووضعت في الاعتبار تعقيبات فريق إدارة المخاطر ونتائج تقييم المخاطر الذي أجرته شعبة الرقابة الداخلية. ورَحّبت اللجنة بالنسق الجديد، وقُدمت بعض المدخلات الأولية في خطة العمل. ورَحّبت اللجنة أيضاً بإدراج رأي صادر عن شعبة الرقابة الداخلية في خطة العمل لدعم بيان الويبو بشأن الرقابة الداخلية.

التقييمات الداخلية والخارجية لجودة أنشطة شعبة الرقابة الداخلية

17. استعرضت اللجنة، خلال دورتها الخامسة والسبعين والسادسة والسبعين، أول استعراض أقران يُجرىه فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لوظيفة التقييم في الويبو، وقد أُجري ذلك الاستعراض في الفترة من أكتوبر 2024 إلى يناير 2025. وخلص الاستعراض إلى أن هذه الوظيفة كان أداؤها ضعيفاً كما سبق أن جاء في تقرير اللجنة. وقد سبق أن أبدت اللجنة عدداً من الملاحظات ذات الصلة، منها الحاجة إلى زيادة التوجيه الاستراتيجي لوظيفة التقييم. وذكرت اللجنة أيضاً أنه قد وُضعت خطة عمل إدارية للاستجابة للتوصيات الصادرة عن استعراض الأقران.

18. واستعرضت اللجنة أيضاً، خلال دورتها السادسة والسبعين، ما قامت به شعبة الرقابة الداخلية من عمليات التقييم الذاتي الدوري لوظيفتي التدقيق الداخلي والتحقق، التي أُجريت استعداداً لتقييمات الجودة الخارجية المقرر إجراؤها في الربع الرابع من عام 2025. وخلصت التقييمات إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي متوافقة مع معايير التدقيق الداخلي العالمية، وأن وظيفة التحقق متوافقة مع المعايير المنبثقة عن مؤتمر المحققين الداخليين. وناقشت اللجنة توقيت ونهج التقييمات الخارجية المقبلة لجودة وظيفتي التدقيق الداخلي والتحقق، واتفقت على إعادة النظر في هذا الموضوع في جلستها المقبلة مع شعبة الرقابة الداخلية.

تحديث بشأن إعداد رأي شعبة الرقابة الداخلية في الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط في الويبو

19. استعرضت اللجنة خلال دورتها السادسة والسبعين تحديثاً بشأن الإعداد الجاري لرأي شعبة الرقابة الداخلية في مدى كفاية وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط في الويبو، وذلك الرأي سيدعم بيان المنظمة السنوي بشأن الرقابة الداخلية. وأحاطت اللجنة علماً بأن إطار رأي شعبة الرقابة الداخلية يستند إلى الممارسات المتبعة في منظمات الأمم المتحدة الأخرى، وبأنه مُستوحى من المعايير العالمية للتدقيق الداخلي التي وضعها معهد المدققين الداخليين. كما ناقشت اللجنة ضرورة أن يتماشى محور تركيز رأي شعبة الرقابة الداخلية مع الرأي المتعلق ببيان الرقابة الداخلية المُقدّم من المدير العام. ورَحّبت اللجنة بإعداد رأي شعبة الرقابة الداخلية لعام 2025، الذي جاء تنوياً للمناقشات التي أجرتها اللجنة على مدار سنوات عديدة.

سياسات الرقابة الداخلية وأدلتها المقترحة

20. استعرضت اللجنة: دليل تحقيقات مُنقّح لشعبة الرقابة الداخلية خلال دورتها الثالثة والسبعين، ودليل تدقيق داخلي مُنقّح خلال دورتها الرابعة والسبعين، وسياسة تدقيق داخلي مُنقّحة خلال دورتها الخامسة والسبعين. وأبلغ مدير شعبة الرقابة الداخلية اللجنة بأن التنقيحات المقترحة لدليل التدقيق الداخلي وسياسة التدقيق الداخلي تهدف إلى ضمان مواءمة هاتين الوثيقتين مع المعايير العالمية الجديدة للتدقيق الداخلي لعام 2024 وميثاق الرقابة الداخلية المُحدّث.

تقارير التدقيق الداخلي

21. استعرضت اللجنة، بالتعاون مع شعبة الرقابة الداخلية والأمانة، تقارير عن مهام التدقيق الداخلي الست الواردة أدناه. ونُشرت بعض التقارير بنسق غير محجوب على موقع الويبو الإلكتروني، بما يتماشى مع سياسة شعبة الرقابة الداخلية الخاصة بنشر التقارير (IOD/PP/2021).

- تثبيت تقرير أداء الويبو للثلاثية 2022/23 (WO/PBC/37/8)
- التحقق من بيانات مطالبات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (IA 2024-01)
- تدقيق إدارة الأمن السيبراني (IA 2024-02)
- استعراض شعبة الرقابة الداخلية لتصميم الضوابط الرئيسية والفعالية التشغيلية في الويبو (IA 2024-03)
- التدقيق الداخلي لمكتب الويبو في نيجيريا (IA 2024-05)
- تدقيق شعبة الترجمة التابعة لنظام معاهدة البراءات (IA 2024-04)

تقارير التقييم

22. استعرضت اللجنة، بالتعاون مع شعبة الرقابة الداخلية والأمانة، أربعة تقارير تقييم، وتقريراً استشارياً واحداً، وستة استعراضات سابقة للتقييم، وهي مدرجة أدناه. ونُشرت بعض التقارير بنسق غير محجوب على موقع الويبو الإلكتروني، بما يتماشى مع سياسة شعبة الرقابة الداخلية الخاصة بنشر التقارير (IOD/PP/2021).

- التدقيق والتقييم المشترك لعمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات والعلاقات مع العملاء – الجزء الثاني – التحقق من ثقافة خدمة العملاء في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات (EVAL 2022-05)
- استعراض ما قبل التقييم لبرامج زملات مدريد (EVAL 2023-02)

- تقييم مشروع سلات تشويي (الدروس المستفادة من تنفيذ مبادرات الويبو الرامية إلى تمكين رائدات الأعمال) (EVAL 2023-02)
- تقييم مشروع تعزيز دور المرأة في الابتكار وريادة الأعمال (EVAL 2023-02)
- تقييم برنامج رائدات الأعمال من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، (التقرير الثاني)، (EVAL 2023-02)
- استعراض ما قبل التقييم للمؤسسات الأكاديمية والبرنامج التنفيذي لأكاديمية الويبو (EVAL 2023-03)
- استعراض ما قبل التقييم لبرامج زمالات الويبو (EVAL 2023-05)
- استعراض ما قبل لبرنامج WIPO Connect (EVAL 2024-01)
- استعراض ما قبل التقييم لقسم التعلم الإلكتروني للملكية الفكرية بأكاديمية الويبو (EVAL 2024-04)
- تقرير استشاري بشأن التعاون المؤسسي وإدارة المحتوى (EVAL 2024-06)
- استعراض ما قبل التقييم لشعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي (EVAL 2024-07)

23. وأحاطت اللجنة علماً، خلال دورتها الرابعة والسبعين، بأن الاستعراضات السابقة للتقييم حظيت بتقدير القطاعات المعنية وأسهمت في فهم الأنشطة التي جرى استعراضها وأسفرت عن توصيات للتحسين قبلتها القطاعات. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الاستعراضات تهدف إلى تقييم قابلية البرامج المختارة للتقييم، ولذلك فهي ليست بديلاً عن التقييمات. كما أحاطت اللجنة علماً بأن شعبة الرقابة الداخلية تنوي أن تُجري في المستقبل تقييمات كاملة لمسارات العمل المهمة داخل المنظمة.

التحقيقات

24. وفقاً لميثاق الرقابة الداخلية، جرى إطلاع اللجنة في كل دورة على حالة قضايا التحقيق واتجاهات أعدادها، مع توزيع الشكاوى الواردة والشكاوى المُتَبَتَّة حسب فئة سوء السلوك. وفي جميع الحالات التي تنطوي على تضارب محتمل في المصالح من جانب شعبة الرقابة الداخلية، استعرضت اللجنة كل حالة بالتفصيل وقدمت المشورة وفقاً لذلك. وناقشت اللجنة أيضاً مع المستشار القانوني، في دورتها السادسة والسبعين، إجراءات التعامل مع الشكاوى المتكررة والعبثية والكيدية التي قد تُلقى عبئاً إدارياً ثقيلاً على عاتق المنظمة.

25. وأحاطت اللجنة علماً، خلال دورتها الثالثة والسبعين، بإجراءات العمل المُنتَجة للتعامل مع الادعاءات الواردة، وتنطوي تلك الإجراءات على عملية فرز أولي للبت في إمكانية إحالتها إلى وظائف أخرى في نظام العدل الداخلي (مثل الأخلاقيات وأمين المظالم والموارد البشرية والوساطة) لاتخاذ الإجراء المناسب. وفي الدورة السادسة والسبعين للجنة، أبلغت شعبة الرقابة الداخلية بأنه حتى 21 مارس 2025، كانت هناك ثماني مسائل تحقيق معلقة، منها تحقيقان جاريان، وأربع مسائل قيد التقييم الأولي، ومسألان معلقتان.

الجلسات الخاصة

26. اجتمعت اللجنة مع مدير شعبة الرقابة الداخلية في جلسات خاصة، وفقاً لاختصاصاتها.

التدقيق الخارجي

باء.

جلسات المدقق الخارجي

27. ناقشت اللجنة، في دورتها الثالثة والسبعين، مع المدقق الخارجي القادم، وهو مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا، أنشطة المشاركة التي قامت بها، وساهمت في تخطيطه للتدقيق.

28. واجتمعت اللجنة، خلال الدورة الثالثة والسبعين، بممثلي المدقق الخارجي المنتهية ولايته، وهو المكتب الوطني للتدقيق في المملكة المتحدة. وقُدِّم هؤلاء الممثلون إلى اللجنة، بحضور الإدارة، تقرير التدقيق والتقرير المطول عن تدقيق بيانات الويبو المالية لعام 2023. كما أبرز الممثلون للجنة نتائج التدقيق الرئيسية، على النحو المُوضَّح في تقرير إنجاز التدقيق. وتابعت اللجنة الافتراضات الاكتوارية المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وغيرها من المسائل ذات الصلة. كما أحاطت اللجنة علماً بالآراء غير المشفوعة بتحفظات المتعلقة بعرض البيانات المالية وانتظام إيرادات الويبو ومصروفاتها. وأحاطت اللجنة علماً بأن المدقق الخارجي حدد عدداً من فرص التحسين ولم يقدم أي توصيات جديدة.

29. واجتمعت اللجنة مع ممثلي المدقق الخارجي الجديد، وهو مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا، خلال دوراتها الرابعة والسبعين، والخامسة والسبعين، والسادسة والسبعين. وخلال الدورة الرابعة والسبعين للجنة، قُدِّم المدقق الخارجي مذكرة التخطيط لتدقيق بيانات الويبو المالية لعام 2024. وتضمنت هذه المذكرة تفاصيل بشأن عمليات إجراء التدقيقات المالية وتدقيقات الأداء المخطط لها. وقدمت اللجنة تعقيبات بشأن الجوانب التي تناولتها المذكرة، بما في ذلك تعقيبات بشأن الأهمية النسبية ونطاق عمليات التدقيق. واستفسرت

اللجنة أيضاً عن التسليم والاستلام من المدقق السابق، وأعرب المدقق الخارجي الجديد عن ارتياحه للتفاصيل التي نُوقشت مع المدقق الخارجي المنتهية ولايته، بما في ذلك متابعة التوصيات المعلقة.

30. وخلال الدورة الخامسة والسبعين للجنة، قدّم المدقق الخارجي تحديثاً بشأن حالة ترتيبات التدقيق الخارجي وخطط السنة المقبلة. كما أشار المدقق الخارجي إلى أن المدقق الخارجي السابق أصدر 41 توصية تدقيقية، نُفذت منها 35 توصية، ولا تزال ست توصيات قيد التنفيذ. وناقش أيضا المدقق واللجنة الأطر الزمنية ومجالات التدقيق الرئيسية. وشدّدت اللجنة على أهمية عدد من مجالات التدقيق، بما في ذلك التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والاستثمارات، وعمليات تدقيق الأداء التي قام بها المدقق الخارجي، ورأيه في الامتثال.

31. واستعرضت اللجنة، خلال دورتها السادسة والسبعين، تحديثاً قدمه المدققون الخارجيون بشأن حالة التدقيق المالي وتدقيق الأداء لعام 2024. وأشار التحديث إلى أن التدقيق المالي شمل عدداً من المجالات، منها عمليات مراجعة نظام التخطيط للموارد المؤسسية، وإعادة حساب البيانات المالية غير المدققة لعام 2024، ومراجعة الإفصاحات، واختبارات الضوابط المالية وضوابط تكنولوجيا المعلومات، ومتابعة توصيات السنة السابقة، والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشار أيضاً إلى أن العمل الميداني لتدقيق الأداء اكتمل في 14 مارس 2025، وقيّم فعالية إدارة برامج الويبو، وشمل أربعة من شُعَب الويبو. وناقشت اللجنة نهج التدقيق المالي ونطاقه، ومعايير التدقيق، والأطر الزمنية لإكمال تقرير التدقيق، ونتائج التدقيق وتوصياته الأولية. كما قدّم المدققون الخارجيون تحديثاً بشأن رصد المستمر لتوصيات التدقيق السابق وحالة تنفيذ تلك التوصيات.

الجلسات الخاصة

32. اجتمعت اللجنة مع المُدقّق الخارجي في جلسات خاصة، وفقاً لاختصاصاتها.

جيم. التقارير المالية

بيانات الويبو المالية لعام 2024

33. استعرضت اللجنة، خلال دورتها السادسة والسبعين، مسودة التقرير المالي والبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. وقد سجلت المنظمة فائضاً إجمالياً قدره 140 مليون فرنك سويسري، بما في ذلك مكاسب استثمارية قدرها 74 مليون فرنك سويسري. وبلغ إجمالي الإيرادات 497 مليون فرنك سويسري، وبلغ إجمالي المصروفات 430 مليون فرنك سويسري، مما يعني تحقيق فائض تشغيلي قدره 66 مليون فرنك سويسري. كما ارتفعت القيمة السوقية لمحافظ الويبو الاستثمارية، فبلغت قيمة المحفظة الأساسية 931 مليون فرنك سويسري، وبلغت قيمة المحفظة الاستراتيجية 274 مليون فرنك سويسري.

34. وأدلت اللجنة بتعليقات بشأن تقييم الاستثمارات، وتقدير التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وتحسين الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية. وناقشت اللجنة الافتراضات التي يستند إليها التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة مع خبير الويبو الاكتواري، وتلقت التوضيحات المطلوبة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن البيانات المالية ستتضمن إفصاحاً عن حدث لاحق لتاريخ الميزانية العمومية يتعلق بإنشاء كيان منفصل في شكل خطة متعددة أصحاب العمل لتمويل التزامات استحقاقات الموظفين تشارك فيها الويبو والاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة.

تغييرات في السياسات والمعايير المحاسبية

35. أُطّلعَت اللجنة، خلال دورتها الخامسة والسبعين، على الإصدار الجديد من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (معايير إيبساس)، التي كانت الويبو تحلّلها من أجل تنفيذها. وتشمل المعايير التي يُتوقع أن يكون لها تأثير على الويبو معايير إيبساس 45 (الممتلكات والمنشآت والمعدات)، و46 (القياس)، و47 (الإيرادات)، و48 (نفقات النقل).

36. وأُطّلعَت اللجنة أيضاً على آخر المستجدات بشأن خطط الويبو لإجراء تقييم اكتواري للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة يشمل استعراضاً كاملاً للمطالبات الطبية خلال عام 2024. وأُطّلعَت اللجنة أيضاً على الإفصاحات المحتملة بعد الميزانية العمومية لعام 2024 فيما يخص الكيان المنفصل المتعدد أصحاب العمل. وأعربت اللجنة عن اهتمامها باستعراض الافتراضات التي يستخدمها الخبير الاكتواري في تحديد التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، نظراً إلى حساسيتها البالغة.

إطار وسياسات حوكمة الاستثمار

37. أُطِّلعت اللجنة، في دورتها الخامسة والسبعين، على آخر المستجدات المتعلقة بإطار حوكمة الاستثمار. وأبلغت اللجنة بأنه تم تعيين خبير استثمار خارجي للجنة الاستشارية المعنية بالاستثمارات، وأنه تم تحديد خبير ثانٍ سينضم قريباً إلى تلك اللجنة. وأحاطت اللجنة علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات البنك الدولي.

38. ونصحت اللجنة الأمانة بإجراء تحديث لسياسة الاستثمار، بما في ذلك استعراض أهداف الاستثمار وأهداف الأداء المقابلة لها، بما يراعي ظروف الأسواق المالية والتوقعات الاقتصادية.

دال. إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

تحديثات بشأن إدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية

39. تلقت اللجنة، خلال دورتها الثالثة والسبعين، إحاطة بشأن المسائل المتعلقة بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، والتقرير المرحلي لوحدة التفتيش المشتركة، والأنظمة الجديدة للتخطيط للموارد المؤسسية، ومسائل مكافحة الغش. واستفسرت اللجنة عن عدد من القضايا، منها ترتيبات الحوكمة الخاصة بالأنظمة الجديدة للتخطيط للموارد المؤسسية، وطلبت من الإدارة تقديم مزيد من التحديثات بشأن حوكمة المشتريات وتنفيذ النظام الجديد للتخطيط للموارد المؤسسية. واستعرضت اللجنة أيضاً تقييماً محدثاً للمخاطر في خريطة المنظمة لمستويات المخاطر، وأحاطت علماً بأن الأمن السيبراني لا يزال أحد المخاطر الكبرى.

40. واستعرضت اللجنة، خلال دورتها الرابعة والسبعين، تحديثاً بشأن إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، بما في ذلك خطط شعبة الرقابة الداخلية لتقديم رأي عام بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية. وأبلغت اللجنة بأنه سيجري إدخال تغييرات على إطار الضوابط الداخلية لكي يعكس التوصيات الصادرة عن المدققين الخارجيين أو الداخليين. وتلقت أيضاً تأكيداً أن الضوابط الداخلية وأطر المخاطر التي تستخدمها المنظمة تتماشى مع الأطر ذات الصلة الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية.

41. واستعرضت اللجنة، خلال دورتها السادسة والسبعين، تحديثاً بشأن إطار الويبو لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية (بما في ذلك المخاطر القصوى)، وأوضح ذلك التحديث شتى التطورات التي حدثت حتى مارس 2025. وأطِّلعت اللجنة على سياسة مُنقَّحة لإدارة المخاطر، وبيان تقبُّل المخاطر، واختصاصات فريق إدارة المخاطر. وناقشت اللجنة أيضاً المخاطر العشرة القصوى على خريطة الويبو لمستويات المخاطر، إلى جانب الاستجابات ذات الصلة للمخاطر. وشملت هذه المخاطر: المخاطر الجغرافية السياسية، وانخفاض قيمة الاستثمارات، وفرص الذكاء الاصطناعي الاستراتيجية، وسلامة بيانات الذكاء الاصطناعي وخصوصيتها وحوكمتها. كما أشار مدير شعبة الرقابة الداخلية إلى أن نتائج تقييم المخاطر تُستخدم في التخطيط للتدقيق.

تحديث بشأن إدارة الأمن السيبراني وتأمين المعلومات

42. اجتمعت اللجنة، في الدورة الثالثة والسبعين، مع مدير شعبة الرقابة الداخلية، والقائم بأعمال كبير مسؤولي الأمن، وآخرين من كبار أعضاء فريق الإدارة لمناقشة التقرير الختامي عن تدقيق إدارة الأمن السيبراني، الذي أجري بين مارس ومايو 2024. وعُقد ذلك الاجتماع تحت إشراف شعبة الرقابة الداخلية، وتضمن استعراض إطار الويبو لأمن المعلومات، وتقييم نضج الأمن السيبراني، وإجراء اختبار اختراق.

43. وأبلغت اللجنة بأن الويبو قد طُبِّقت تدابير أمنية تتماشى مع أفضل الممارسات في هذا المجال، ولا سيما التدابير المُبَيَّنة في معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO 27001. وقُدِّمت خمس ملاحظات، وثمانية توصيات، ونقطتين للتحسين. وبوجه عام، صنف التدقيق "تقييم نضج الأمن السيبراني في الويبو" بين المستويين "4 - الإدارة الكمية" و"5 - التحسين"، مما يدل على أنه تم تحديد مجموعة متينة من العمليات والأدوات الأمنية الأساسية وتنفيذها. وتُوقَّشت جميع التوصيات، واتفق عليها مع الإدارة.

44. وشددت اللجنة على أهمية اليقظة في ظل التطور السريع لمشهد الأمن السيبراني، وخاصة خلال فترة التطور التكنولوجي الخارجي (المدفوع بالذكاء الاصطناعي) والداخلي (تنفيذ تخطيط الموارد المؤسسية). وأشارت اللجنة أيضاً إلى أنها ستواصل رصد هذه المسألة.

45. وتلقت اللجنة، في الدورة الرابعة والسبعين، معلومات محدثة عن أمن المعلومات بشأن تنفيذ الاستراتيجية، وشهادة التدقيق ISO 27001، والحوادث/الأحداث الأخيرة. وقُدِّمت اللجنة تعليقات على الإجراءات التي يجري اتخاذها للتصدي للمخاطر المتعلقة بانقطاع خدمات CrowdStrike في يوليو 2024، والتصيد الصوتي/الهوية الكاذبة للمتصل في أغسطس 2024. وتطلعت اللجنة أيضاً إلى تلقي تحديثات في المستقبل بشأن الدروس المستفادة من تلك الحوادث والتدابير الرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر ذات الصلة.

46. واستعرضت اللجنة، خلال دورتها السادسة والسبعين، تحديثاً مُقدِّماً من كبير مسؤولي الأمن بشأن الأمن وتأمين المعلومات. وأبرزت اللجنة أهمية هذا الأمر، وطلبت من الأمانة أن تواصل تقديم تحديثات شاملة بشأنه دورياً. وأشار كبير مسؤولي الأمن إلى أن نظام إدارة أمن المعلومات في الويبو نظام ناضج، طبقاً لما أكدته خبراء خارجيون في عام 2024. وناقشت اللجنة عدداً من القضايا ذات الصلة، منها

المخاطر الحرجة، والحوادث الأمنية الكبيرة، وحالة الامتثال، والتقدم المحرز في البرنامج الاستراتيجي، وكفاية الموارد، والسلامة والأمن المادي، وإمكانية إجراء تقييم خارجي للنضج في عام 2026.

تحديث بشأن تنفيذ النظام الجديد للتخطيط للموارد المؤسسية

47. استعرضت اللجنة خلال دوراتها الرابعة والسبعين والخامسة والسبعين والسادسة والسبعين آخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ النظام الجديد للتخطيط للموارد المؤسسية. واستعرضت اللجنة، خلال دورتها الرابعة والسبعين، إطار الحوكمة لتنفيذ النظام الجديد. وأفادت الأمانة بأنفاق مصروفات تُقدر بنحو 1.7 مليون فرنك سويسري من الميزانية الإجمالية البالغة 2.9 مليون فرنك سويسري، أي نحو 60% من ميزانية المرحلة التحضيرية الأولى، ولم يكن هناك إنفاق على ميزانية تنفيذ المرحلة الثانية. وأعربت اللجنة عن تقديرها لإشراك الوظائف التنفيذية للمنظمة في مرحلة وضع تصور للمشروع. وقد كان توقيت التنفيذ في الموعد المحدد بشكل عام، وكان من المتوقع أن يبدأ في يناير 2025. وقد وُضع إطار الحوكمة، وقدمت اللجنة اقتراحات للحصول على مساهمات من خبراء استشاريين وهيئات للرقابة لوضعها في الإطار.

48. وأشارت الأمانة، خلال الدورة الخامسة والسبعين للجنة، إلى أن اختيار البائع قد تم وأن المفاوضات النهائية جارية، قبل توقيع العقد. وشمل التنفيذ، الذي من المقرر أن يبدأ في الربع الأول من عام 2025، مرحلة تصميم لمدة ستة أشهر، وتخطيط مفصل للموارد، ورسم الخرائط الخاصة بالعمليات، على أن يبدأ تشغيل النظام الجديد بحلول الربع الرابع من عام 2025، مع عنصر أداء الموظفين. وكانت اللجنة تدرك التحديات الكثيرة التي تواجه مشروعاً كهذا. وذكرت الأمانة أن الترتيبات التنظيمية كافية للتصدي لأي تحديات.

49. واستعرضت اللجنة، خلال دورتها السادسة والسبعين، تحديثاً يوضح التقدم المحرز في التنفيذ حتى مارس 2025. وأشار التحديث إلى أن المبادرة تمضي قدماً وفقاً للجدول الزمني المحدد، وأنها في مرحلة التصميم. وناقشت اللجنة عدة قضايا، منها الحاجة إلى خطة رئيسية شاملة ذات أطر زمنية، وتحديثات دورية، وتقييم المخاطر إلى جانب خطط العمل المتوقعة للتخفيف من حدة المخاطر. وتتطلع اللجنة إلى تلقي مزيد من الإحاطات بشأن مراحل المشروع اللاحقة.

تحديث بشأن المشتريات

50. استعرضت اللجنة خلال دورتها الرابعة والسبعين تحديثاً بشأن المشتريات تضمن معلومات عن مناقشة الاستدامة التي أجرتها الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية. ووافقت لجنة البرنامج والميزانية على أن تطبيق الاستدامة في المشتريات ينبغي ألا يكون على حساب البلدان النامية أو البلدان الأقل نمواً أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأبلغت اللجنة بأن هذا الشرط يُطبق الآن، وأن دليل المشتريات يخضع للتنقيح لكي يعكس ذلك.

تحديث بشأن فعالية أنشطة مكافحة الغش

51. استعرضت اللجنة، خلال دورتها السادسة والسبعين، تحديثاً بشأن أنشطة مكافحة الغش، وتضمن التحديث تفاصيل عن إطار المنظمة لمكافحة الغش، وسياسات الويبو بشأن منع الغش واكتشافه، والتقييم المتواصل لمخاطر الغش الذي يُجره خبير خارجي. ونصحت اللجنة الإدارة بالبحث عن أدوات رقمية مُحسّنة لمكافحة الغش، وتعزيز التواصل الداخلي، وإجراء قياسات لفعالية أنشطة مكافحة الغش.

تحديث بشأن حوكمة البيانات

52. تلقت اللجنة خلال دورتها الخامسة والسبعين تحديثاً بشأن حوكمة البيانات من كبير مسؤولي الأمن وكبير مسؤولي المعلومات. وذكر أن حوكمة البيانات مسألة ناشئة يجري تناولها عن طريق تعيين شخص في منصب كبير مسؤولي البيانات، ووضع استراتيجية لحوكمة البيانات، وزيادة التركيز على أمن البيانات وخصوصيتها. فالبيانات تُعدّ دُخراً ومورداً بالغ الأهمية للمنظمة، وتستحق، وفقاً لما ذكرته اللجنة، أعلى مستويات الاهتمام من القيادة العليا. وأعربت اللجنة عن تطلعها إلى تلقي إحاطة أخرى عندما تكون استراتيجية البيانات الجديدة جاهزة.

تحديث بشأن موقف الويبو حيال الترابط والتفاعل بين الذكاء الاصطناعي والملكية الفكرية، بما في ذلك التنفيذ الداخلي والنشر

53. تلقت اللجنة، خلال دورتها الرابعة والسبعين، إحاطة وتحديثاً بشأن الترابط والتفاعل بين الذكاء الاصطناعي والملكية الفكرية، بما في ذلك التنفيذ الداخلي ونشر المبادرات. وأعدت الويبو أدوات عديدة، وأنشأت فرقة عمل لتناول مسائل الذكاء الاصطناعي، وأصدرت توجيهات للموظفين بشأن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في المنظمة. وأعربت اللجنة عن تقديرها البالغ للدور البارز الذي تؤديه الويبو في هذا الصدد، وشجعت على مواصلة الاهتمام بالمسألة ودعمها داخل المنظمة.

هاء. تنفيذ توصيات الرقابة

54. استعرضت اللجنة، خلال كل دورة من دوراتها، حالة توصيات الرقابة المعلقة المُقدّمة من شعبة الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة. وأحاطت اللجنة علماً بما أُضيف وبما أُغلق من التوصيات، وركزت اهتمامها أيضاً على التوصيات ذات الأولوية العالية التي ظلت معلقة لفترات طويلة من الزمن.

55. وأحاطت اللجنة علماً، خلال دورتها الرابعة والسبعين، بما أُبدي من رغبة في تقديم معلومات إلى الدول الأعضاء عن التقدم المحرز في تنفيذ جميع التوصيات المعلقة في نسق يسهل على الدول الأعضاء الاطلاع عليه. واستعرضت اللجنة، خلال دورتها السادسة والسبعين، تقرير شعبة الرقابة الداخلية عن حالة توصيات الرقابة المُعلّقة حتى 14 مارس 2025. وكان مجموع التوصيات التي لا تزال مفتوحة 23 توصية، مما يشير إلى حدوث انخفاض ملحوظ في عدد التوصيات المفتوحة، إذ كان عددها 30 توصية في ديسمبر 2024. وأغلقت منذ آخر تحديث 15 توصية، منها توصيتان ذاتا أولوية عالية و10 توصيات ذات أولوية متوسطة وثلاث توصيات ذات أولوية منخفضة، وبعضها كان معلقاً منذ عام 2023. وقد قلّ متوسط مدة التوصيات المفتوحة، وكان التفاعل المستمر مع أصحاب التوصيات يُسهم في إحراز تقدم مطرد في التنفيذ والإغلاق.

56. وتشهد حالة التوصيات المفتوحة تقدماً ملحوظاً، مقارنةً بالفترات السابقة، فقد كان عدد التوصيات المعلقة في نوفمبر 2022، على سبيل المثال، 97 توصية. وأحاطت اللجنة علماً بأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة لم تُدرج في التحليل الخاص بالدورة السادسة والسبعين، وطلبت إدراجها في التقارير المستقبلية.

واو. الأخلاقيات وأمين المظالم

مكتب الأخلاقيات

57. اجتمعت اللجنة، في دورتها الثالثة والسبعين، مع رئيس مكتب الأخلاقيات المؤقت لمناقشة أنشطته الجارية، وأعربت عن تقديرها لدعمه المستمر لهذه الوظيفة المهمة خلال الفترة الانتقالية.

58. وتلقت اللجنة، خلال دورتها الرابعة والسبعين، إحاطةً من رئيسة مكتب الأخلاقيات الجديدة بشأن التقدم المحرز في خطة عمل المكتب في أوائل عام 2024، وبشأن خطة عملها الفردية للفترة من أغسطس إلى ديسمبر 2024. وأحاطت اللجنة علماً بالتركيز على الأهداف الرئيسية أربعة التالية: إسداء المشورة والتوجيه بشأن المسائل الأخلاقية إلى موظفي الويبو، وزيادة الوعي الأخلاقي، ورصد سياسات الأخلاقيات ووضع المعايير، وإدارة أنشطة مكتب الأخلاقيات وموارده. وشدّدت خطط العمل أيضاً على التعاون مع أصحاب المصلحة الداخليين، والاستجابة للتوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة. كما تلقت اللجنة تأكيداً أن الانتقال قد يستر بالفعل تنفيذ عملية تسليم سلسلة بين رئيس مكتب الأخلاقيات المؤقت ورئيسة مكتب الأخلاقيات الجديدة. ورحبت اللجنة بأداء المكتب، وأيدت التطوير المستمر للوظيفة.

59. واستعرضت اللجنة، خلال دورتها الخامسة والسبعين، تحديثاً بشأن أنشطة مكتب الأخلاقيات لعام 2024. وأشار التحديث إلى أن المكتب قد تلقى خلال عام 2024 ما مجموعه 164 طلب استشارة، وأشار إلى وجود زيادة كبيرة في طلبات الاستشارة منذ وصول رئيسة مكتب الأخلاقيات الجديدة في 1 أغسطس 2024. وكانت غالبية هذه الطلبات تتعلق بأنشطة خارجية، والانتقام و/أو الثأر، ومعايير السلوك، وغير ذلك من المشورة المتعلقة بالأخلاقيات. وأكملت أيضاً رئيسة مكتب الأخلاقيات عدداً من الأنشطة التدريبية وفعاليات التوعية، ووضعت خطة عمل سنوية لعام 2025، ونُوقشت تلك الخطة مع اللجنة. وشملت خطة العمل لعام 2025 استعراض ما يلي: السياسة المتعلقة بالأنشطة الخارجية والمبادئ التوجيهية للإفصاح المالي والإعلان عن عدم تضارب المصالح. وتضمنت خطة العمل أيضاً استعراضاً لاختصاصات مكتب الأخلاقيات. ونُوقشت أيضاً الخطة الأطول أجلاً للثلاثية 2026/2027.

60. واستعرضت اللجنة، خلال دورتها السادسة والسبعين، تحديثاً مُقدّماً من رئيس مكتب الأخلاقيات يسلط الضوء على زيادة الأنشطة الاستشارية، حيث ورد 74 طلباً للحصول على المشورة في الفترة من ديسمبر 2024 إلى فبراير 2025. وكان من أكثر الموضوعات شيوعاً في تلك الطلبات: الأنشطة الخارجية، والنزاعات في مكان العمل، وقضايا أخلاقية أخرى. وناقشت اللجنة متابعة حالة التوصيات المفتوحة، ووضع متطلبات جديدة للإفصاح المتعلق بالملكية الفكرية، والتقدم المُحرز في تنفيذ خطة العمل، وطرائق إجراء استعراضات دورية مستقلة لضمان الجودة في مكتب الأخلاقيات، وحالة قضايا الانتقام. وتطلع اللجنة إلى استعراض التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2024 خلال دورتها القادمة. وأعربت اللجنة أيضاً عن تقديرها لمساهمات مكتب الأخلاقيات، ورحبت بأدائه الفعال والكفء.

أمين المظالم

61. استعرضت اللجنة خلال دورتها الثالثة والسبعين مسودة التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم الذي أعدته أمانة المظالم المؤقتة. ورَحَّبَت اللجنة بالعمل الذي أنجزه المكتب، وظلت ترى أن هناك حاجة إلى تخصيص وقت كافٍ لهذه الوظيفة داخل المنظمة، وفقاً للمعايير المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة.

62. واستعرضت اللجنة، خلال دورتها الرابعة والسبعين، لوحات معلومات قدّمتها أمانة المظالم المؤقتة لخصّت أنشطة مكتب أمين المظالم. وأحاطت اللجنة علماً بأهمية الوظيفة وزيادة الطلب على الخدمة. ورَحَّبَت اللجنة بتمديد الملاك الوظيفي للمكتب لمدة ثلاثة أشهر إلى أن يُنقذ ترتيب مختلف مع دائرة أمين المظالم في الأمم المتحدة. وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي أنجزته أمانة المظالم المؤقتة.

63. واستعرضت اللجنة، خلال دورتها الخامسة والسبعين، لوحة متابعة قدّمتها أمين المظالم تلخص أنشطة مكتب أمين المظالم. وأشارت لوحة المتابعة هذه إلى أن مكتب أمين المظالم عالج 54 قضية خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2024، وتعلّقت غالبيتها بالعلاقات الإشرافية، والسلوك المحظور والامتنال، والشواغل الوظيفية والمهنية. وأشارت اللجنة إلى أهمية هذه وظيفة أمين المظالم وزيادة الطلب على الاستشارات. ورَحَّبَت اللجنة بالتمديد الجديد لموظفي هذه المهمة لمدة ستة أشهر إلى أن يتم تنفيذ ترتيب مختلف مع دائرة أمين المظالم في الأمم المتحدة. وقالت اللجنة إنَّها تحرص على تقييم فعالية الترتيبات الجديدة التي تأخّرت، والتي من المقرر أن تكون جاهزة بحلول منتصف عام 2025. وقدّمت أمانة المظالم المؤقتة المشورة بشأن ما يلي: "1" ضرورة التركيز على دور المشرفين في التخفيف من حدة النزاعات، بما في ذلك التدريب الإداري؛ "2" ضرورة الاهتمام ببناء الفريق والمعنويات؛ "3" ضرورة تعزيز أخلاقيات المنظمة وقيمها ومعاييرها. وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي اضطلعت به أمانة المظالم المؤقتة.

64. استعرضت اللجنة، خلال دورتها السادسة والسبعين، تحديثاً قدمته أمانة المظالم يشمل الربع الأول من عام 2025. وقد أبلغت أمانة المظالم عن تعاملها مع 15 حالة شملت 16 زائراً مختلفاً و29 زيارة إجمالاً من يناير إلى مارس. وجاءت العلاقات الإشرافية على رأس الشواغل، إذ بلغ عدد حالاتها 11 حالة، مع وجود مشكلات محددة تتعلق بتقييم الأداء والروح المعنوية للفريق والفعالية الإشرافية. وناقشت اللجنة الترتيبات الانتقالية المحتملة، وأحاطت علماً بتمديد فترة عمل أمانة المظالم الحالية حتى يونيو 2025. وأيدت اللجنة مبادرة أمانة المظالم الداعية إلى إعداد تقرير سنوي ونشره على الموقع الإلكتروني. وواصل مكتب أمين المظالم العمل بفعالية على حل النزاعات بالوسائل غير الرسمية بالتشاور مع الكيانات التنظيمية الأخرى، عند الضرورة.

زاي. تحديث بشأن إدارة الموارد البشرية

65. تلقت اللجنة، خلال دورتها الرابعة والسبعين، تحديثات من مديرة إدارة الموارد البشرية عن التنقل، والتخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة، وإعادة هيكلة عمليات الموارد البشرية، وخطة عمل التنوع الجغرافي، والسلامة والصحة المهنتين، فضلاً عن نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن مشاركة الموظفين. وقدم المدير تحديثات إضافية بشأن أنشطة التوظيف المتعلقة برئيس مكتب الأخلاقيات، وخدمات أمين المظالم، وكبير الأطباء، وملاك موظفي شعبة الرقابة الداخلية. وأحاطت اللجنة علماً بالمبادرات الجارية في مجال الموارد البشرية.

66. واستعرضت اللجنة، خلال دورتها الخامسة والسبعين، تحديثاً قدمته مديرة إدارة الموارد البشرية بشأن حالة التوظيف داخل شعبة الرقابة الداخلية، والترتيبات الخاصة بخدمات أمين المظالم، ومستشار الموظفين. وتضمّن التحديث أيضاً تفاصيل عن المبادرات الرئيسية داخل إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك التخطيط للقوة العاملة، وخدمات الصحة والسلامة في أماكن العمل، وتنقل الموظفين، وتنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية، والأولويات الرئيسية لإدارة الموارد البشرية في عام 2025. وناقشت اللجنة مع مديرة إدارة الموارد البشرية ضرورة وضع مؤشرات أداء رئيسية مناسبة فور البدء في تطبيق نظام التخطيط للموارد المؤسسية الجديد.

حاء. مسائل أخرى

تقارير/استثمارات الويبو

67. بناءً على طلب الدول الأعضاء، قدّمت الأمانة إلى اللجنة في كل دورة من دوراتها التقارير الشهرية المتاحة عن أداء الاستثمار التي أعدها مستشارو الاستثمار، والتقارير الشهرية عن رصد الاستثمارات التي أعدها أمين الاستثمار. وتود اللجنة أن توضح أن دورها يقتصر على أن تنقل إلى الدول الأعضاء المعلومات الواردة في التقارير الشهرية عن أداء الاستثمار وعن رصد الاستثمارات، ولا تقدم اللجنة أي ضمانات في هذا الصدد.

68. وبخصوص الاستعراضات الدورية للتقارير الشهرية للاستثمارات من مارس 2024 حتى فبراير 2025، أكدت اللجنة أن المعلومات المقدمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أظهرت أن جميع أموال الاستثمار المدرجة في محافظ استثمارات الويبو تُدار وفقاً لاستراتيجية

الاستثمار المعلنة، بناءً على مؤشر سوق الاستثمار. وإضافة إلى ذلك، أكدت اللجنة أن أمين الاستثمار لم يُبلغ عن أي مخالفات، مقصودةً كانت أو غير مقصودة، أو أي استثناءات مُبرّرة.

رابعاً. كلمة ختامية

69. تود اللجنة أن تعرب عن تقديرها للمدير العام وموظفي الأمانة والمدقق الخارجي، لتفرّغهم ووضوحهم وانفتاحهم في تفاعلهم المنتظم مع اللجنة، وللمعلومات المقدمة.

[نهاية الوثيقة]